

بحار الأنوار

[265] لم يغفر له (1). _____ = 2 - كتاب زيد

كما ذكره النجاشي أو أصله كما ذكره الشيخ وان رواه ابن أبي عمير وجماعة عنه إلا أن ذلك لا يدل على توثيق الكتاب جميعه وان اشتمل على ما يخالف الكتاب والسنة. مع أن محمد بن الحسن بن الوليد وتلميذة الشيخ الصدوق طعنا فيه وقالوا: هو من وضع محمد بن موسى السمان، وهو - السمان - وان كان من رجال نوادر الحكمة إلا أن ابن الوليد وابن بابويه وأبا العباس بن نوح استثنوا جماعة كان منهم السمان. وقد قال فيه ابن الغضائري: ضعيف يروى عن الضعفاء، كما حكى عن جماعة من القميين الطعن عليه بالغلو والارتفاع. وما ذكر في الدفاع عن كتاب زيد من قول ابن الغضائري لا يصلح للرد إذ أن ابن الغضائري عقب على أعراض ابن الوليد وتلميذة الصدوق عن كتاب زيد النرسي وكتاب زيد الزراد وطعنهما فيها بقوله: غلط أبو جعفر - يعنى الصدوق - في هذا القول فأنى رأيت كتبهما مسموعة من محمد ابن أبي عمير اهـ. وهذا لا ينفي أن يكون لزيد النرسي كتاب رواه ابن أبي عمير وآخر وضعه محمد بن موسى السمان فكان ما رواه ابن أبي عمير هو الذي رآه ابن الغضائري، وما وضعه السمان هو الذي رآه الصدوق. فيكون كل من الشيخين على حجة. ومن المحتمل قويا أن الكتابين اختلطت أحاديثهما، أو بعضها فكان من أحاديث السمان هذا الحديث وأضرابه. ولنختم الكلام بحديث يفند هذا الحديث وما شاكلة رواه ثقة الاسلام في الكافي ج 1 ص 125 بسنده عن أبي ابراهيم عليه السلام وقد ذكر عنده قوم يزعمون أن الله تعالى ينزل إلى سماء الدنيا فقال عليه السلام: إن الله لا ينزل ولا يحتاج إلى أن ينزل إنما منظره في القرب والبعد سواء، لم يبعد منه قريب، ولم يقرب منه بعيد، ولم يحتج إلى شيء بل يحتاج إليه، وهو ذو الطول لا اله إلا هو العزيز الحكيم، أما قول الواصفين: إنه ينزل تبارك وتعالى فانما يقول ذلك من ينسبه إلى نقص أو زيادة، أو كل متحرك محتاج إلى من يحركه أن يتحرك به، فمن طن باطن الطنون هلك، فاحذروا في صفاته من أن تقفوا له على حد تحدونه بنقص أو زيادة، أو تحريك أو تحرك، أو زوال أو استئزال، أو نهوض أو قعود، فإن الله عزوجل عن صفة الواصفين ونعت الناعتين وتوهم المتوهمين وتوكل على العزيز الرحيم الذي يراك حين تقوم وتقلبك في الساجدين. (1) كتاب الغايات ص 84 المطبوع مع جامع الاحاديث سنة 1369 مطبوعة الاسلامية. [*]